الأمم المتحدة
S/2023/664
مجلس الأمن
Distr.: General
13 September 2023
Arabic
Original: English

رسـالة مؤرخة 12 أيلول/سبتمبر 2022 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة بلدي، يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة من سامح شكري، وزير خارجية جمهورية مصر العربية، بخصوص ملء سد النهضة الإثيوبي الكبير من جانب واحد للمرة الرابعة على التوالي (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن في إطار البند المعنون "السلام والأمن في أفريقيا".

(توقيع) أسامة **عبد الخالق**
السفير
الممثل الدائم

150923 150923 23-17652 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 12 أيلول/سبتمبر 2022 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

للسنة الرابعة على التوالي، أقوم بإبلاغ مجلس الأمن بانتهاكات جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية المتكررة للقانون الدولي، بما فيه اتفاق إعلان المبادئ لعام 2015، المتعلق بسد النهضة الإثيوبي الكبير (سد النهضة).

ففي 10 أيلول/سبتمبر 2023، أعلنت إثيوبيا انتهاء المرحلة الرابعة من أول عملية لملء خزان سد النهضة. وهذا الاستئناف الأحادي الجانب لعملية الملء، إلى جانب قرار إثيوبيا ببدء تشغيل السد من جانب واحد في شباط/فبراير 2022، يشكّل خرقا ماديا مستمراً لإعلان المبادئ، الذي يُلزم إثيوبيا بالتوصل إلى اتفاق ملزم قانونا بشأن القواعد التي تحكم ملء سد النهضة وتشغيله قبل البدء في ذلك الملء والتشغيل.

ومصر ترفض رفضا قاطعا هذه الإجراءات غير القانونية الأحادية الجانب التي تتخذها أثيوبيا، والتي تتجاهل بشكل تام بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ 15 أيلول/سبتمبر 2021 (S/PRST/2021/18)، الذي دعا مصر والسودان وإثيوبيا إلى "التوصل سريعاً إلى صيغة نهائية لنصِ اتفاق مقبول وملزِم للأطراف بشأن ملء سد النهضة وتشغيله، وذلك في غضون إطار زمني معقول".

وإني أود أن أشير إلى المراسلات العديدة التي وجهتها جمهورية مصر العربية إلى مجلس الأمن على مدى السنوات القليلة الماضية، في الوثائق S/2020/355 و S/2020/566 و S/2020/617 و S/2021/354 و S/2021/565 و S/2021/607 و S/2022/587، التي ضمّنتها مصر سردا تفصيليا لهذه المسألة.

وبالنظر إلى اعتماد مصر شبه الحصري على نهر النيل، وإلى حالة ندرة المياه الفريدة التي تواجهها، أود أن أكرر أن استمرار إثيوبيا في هذه الممارسات الأحادية الجانب يمكن أن يشكل تهديدا وجوديا لمصر واستقرارها، ومن ثم أن يعرض للخطر السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وتشارك مصر حاليا في عملية تفاوضية ثلاثية مع إثيوبيا والسودان، وفقا لنتائج الاجتماع الذي عقده زعيما كل من مصر وإثيوبيا في 13 تموز/يوليه 2023، والذي تم فيه الاتفاق على بدء المفاوضات على وجه السرعة من أجل إبرام الاتفاق المطلوب بشأن قواعد ملء وتشغيل سد النهضة في غضون أربعة أشهر. وما فتئت مصر تتفاوض بحسن نية، مما يثبت إخلاصها والتزامها، وهي تحث إثيوبيا على الرد بالمثل وعلى إبرام اتفاق يناسب المصالح الوطنية المعلنة لإثيوبيا، مع الحفاظ على مصالح وحقوق مواطني بلدان المصب، البالغ عددهم 150 مليون نسمة.

ووفقا للمادة 35 من ميثاق الأمم المتحدة، وبوصف مصر عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، فإنها تسترعي انتباه مجلس الأمن مرة أخرى إلى مسألة سد النهضة. وتهيب مصر بالمجلس أن يضطلع بالمسؤوليات التي تقع على عاتقه بموجب المادة 24 من الميثاق، وأن يبقي المسألة قيد نظره لضمان التوصل إلى حل سلمي، وذلك بسبل منها التنفيذ الكامل لبيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ 15 أيلول/سبتمبر 2021 (S/PRST/2021/18).

(توقيع) سامح **شكري**
وزير الخارجية
جمهورية مصر العربية